Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2):1112-1128
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.55

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

The impact of contemporary economic trends of the international monetary system on some reforms and changes in developing countries (Iraq as a model)*

Researcher: Zaid Muhammad Rafi Al-Rawi(1), Asst. Prof . Dr. Ahmed Abbas Abdullah AlMohammadi(2)
College of Administration and Economics - University of Fallujah(1)(2)
(1) Zaedalrawiy12@gmail.com (2) Ahmedabas@uofallujah.edu.iq

Key words:
international monetary system, economic reform, fiscal and monetary policy and investment.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	***06 Dec. 2023***
Accepted	***27 Dec. 2023***
Avaliabble online	***31 Dec. 2024***

© 2024 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Zaid Muhammad Rafi Al-Rawi
College of Administration and Economics
University of Fallujah

Abstract:

In the world, many economies have witnessed, especially developing ones, many changes related to the process of economic reform, which it is a set of measures aimed at addressing the structural imbalances affecting the economies of those countries, that have witnessed the achievement of economic stability as a whole. The economic reform policy is among the important policies that aim to achieve Economic stability, and it has been applied by many countries of the world, especially developing ones, because of the economic problems that those countries were suffering from in and those attempt to solve problems.

As like other developing countries, Iraq suffers from economic problems and structural imbalances due to dependence on the oil sector, as its economy is unilateral and rentier. After 2003, the philosophy of the Iraqi economy changed from a totalitarian economy to a market economy. It worked to take important measures in attempt to prepare the Iraqi economy for the reform process. Despite the results achieved, cannot be depended on , because it was not at the required level. Therefore, the economic reform process must move forward in order to achieve the goals envisioned by this policy. If the purpose of treatment the economic problems that Iraq is suffer from.

*The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2):1112-1128
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.55

أثر الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة لنظام النقد الدولي على بعض الاصلاحات والتغييرات في البلدان النامية (العراق انموذجًا)*

الباحث: زيد محمد رافع الراوي
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الفلوجة
Zaedalrawiy12@gmail.com

أ.م.د. احمد عباس عبدالله المحمدي
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الفلوجة
Ahmedabas@uofallujah.edu.iq

المستخلص

شهدت العديد من الاقتصادات في العالم لا سيما النامية منها العديد من المتغيرات المتعلقة بعملية الإصلاح الاقتصادي وهو مجموع من الإجراءات الهادفة الى معالجة الاختلالات الهيكلية التي تصيب اقتصادات تلك البلدان والتي شهدت بمجملها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعد سياسة الإصلاح الاقتصادي من بين السياسات المهمة التي تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد قامت بتطبيقها العديد من دول العالم ولا سيما النامية منها، بسبب المشاكلات الاقتصادية التي تعاني منها تلك البلدان في محاولة لحل تلك المشاكلات.

والعراق كغيره من البلدان النامية يعاني من مشاكلات اقتصادية واختلالات هيكلية بحكم اعتماده على قطاع النفط كون اقتصاده احادي الجانب وريعي ، وبعد عام 2003 تغيرت فلسفة الاقتصاد العراقي من اقتصاد شمولي الى اقتصاد السوق، فقد عمل على اتخاذ إجراءات مهمه في محاولة منه لتهيئة الاقتصاد العراقي لعملية الإصلاح الاقتصادي ، وعلى الرغم مما تحقق من نتائج الا انها لا يمكن ان يعول عليها لأنها لم تكن بالمستوى المطلوب ، إذ لا بد من المضي قدماً في عملية الإصلاح الاقتصادي من اجل تحقيق الأهداف المتوخاة من هذه السياسة ، لغرض معالجة المشاكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: نظام النقد الدولي، الإصلاح الاقتصادي، السياسة المالية والنقدية، الاستثمار.

المبحث الأول: منهجية البحث

المقدمة:

يشهد العالم اليوم العديد من المتغيرات شملت الكثير من المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على حد سواء وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فقد برز مفهوم الإصلاح الاقتصادي على الصعيد الدولي في أروقة النظام الرأسمالي خلال السنوات الخمسين الاخيرة .وكانت مضامين الاصلاح الاقتصادي بمختلف أطرها هي واحدة من المفاهيم الحديثة التي ترشحت كدعوات من صندوق النقد الدولي، وسرعان ما تحولت الى ظاهرة اقتصادية عالمية دفعت الانظمة الرأسمالية والمنظمات الاقتصادية الدولية نحو تطبيقها وتوسيع دورها، لا سيما بعد التطبيقات الناجحة لهذه الفكرة في العديد من بلدان العالم النامي، ومنها على سبيل المثال مصر، تونس، كوريا الجنوبية وجنوب افريقيا وبأشراف مباشر من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) .

وعلى الرغم من الانعكاسات الايجابية لظاهرة الاصلاح الاقتصادي على المستوى العالمي، إلا إنها أشارت في الوقت نفسه تدخلاً خارجياً من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول المانحة في التخطيط والإشراف على تطبيقات الإصلاح الاقتصادي

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

في العديد من البلدان النامية وبمديات تختلف في مضامينها وتطبيقاتها عن المطالب الوطنية الحقيقية لهذه الدول. ومن هذا المنطلق تصاعدت المطالبات والدعوات نحو ترسيخ منهج وطني للإصلاح الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم

مشكلة البحث:

شهد الاقتصاد العالمي العديد من التحولات والاتجاهات لا سيما ما يتعلق بالنظام النقدي الدولي والتي اثرت بشكل واضح على عملية الإصلاح الاقتصادي في العديد من دول العالم لا سيما النامية منها وقد عد البعض من هذه البلدان ان الاتجاهات المذكورة كان لها تأثيراً سالباً على اقتصاداتها المختلفة ومنها الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلالات هيكلية لم يستطع مواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من العنوان الذي يحمله البحث اذ تعد الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة لنظام النقد الدولي واحد من اهم ما شهده الاقتصاد العالمي من احداث القت بظلالها وتجاربها على واقع الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية المختلفة ومنها العراق، ونتيجة لذلك برزت العديد من الدعوات لتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي لا سيما في معالجة مشكلة المديونية الخارجية وغيرها.

فرضية البحث:

استند البحث على فرضية مفادها (ان الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة لنظام النقد الدولي اثرت (ايجابياً او سلبياً) على عملية الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية ومنها العراق)

هدف البحث:

يهدف البحث إلى ما يأتي:

1- التعرف على اتجاهات الاقتصادية المعاصرة لنظام النقد الدولي واثرها على الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2021).
2- قياس وتحليل أثر الإصلاح الاقتصادي على بعض متغيرات الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021).

منهج البحث:

لغرض تحقيق اهداف البحث واختبار فرضياته فقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي القائم على المزج بين الاسلوبين:

1- الأسلوب الوصفي التحليلي في الإطار النظري للاتجاهات الاقتصادية لنظام النقد الدولي.
2- الأسلوب الكمي القياسي القائم على قياس أثر الإصلاح الاقتصادي في بعض متغيرات الاقتصاد العراقي وتحليلها.

الحدود المكانية والزمانية للبحث:

1- **الحدود المكانية**: تناول البحث دراسة الإصلاح الاقتصادي وأثره على بعض متغيرات الاقتصاد العراقي.
2- **الحدود الزمانية**: يغطي البحث (18) سنة للمدة (2004-2021).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2):1112-1128
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.55

بعض الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات المحلية

1- دراسة (عطارد عوض عبدالحميد: 2010)	
عنوان الدراسة	**(نحو منهج وطني للإصلاح الاقتصادي في العراق)**
هدف الدراسة	يستهدف البحث توضيح واستعراض بدايات الإصلاحات الاقتصادية في العراق وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد العراقي وتبيان جانباً من المعوقات التي تقف إزاء تحقيق الإصلاحات الاقتصادية وفي توجه وطني بالبلاد.
اهم الاستنتاجات	اثبتت تجربة تطبيق خطوات الإصلاح الاقتصادي في العراق عدم فاعليتها لكونها انطلقت من بيانات وأطر خارجية مفروضة تمثلت بالولايات المتحدة والمنظمات المالية والنقدية الدولية
اهم التوصيات	اعتماد توقيتات مرحلية لخطوات الإصلاح الاقتصادي في العراق تأخذ بنظر الاعتبار ما جرى تحقيقه من إجراءات وتأثير العوامل السياسية والاجتماعية الأخرى وذلك بهدف الاستفادة من التدرج الزمني ، للتغلب على الارهاصات التي وقعت في المرحلة السابقة.

2- دراسة امجد صباح عبدالعالي: 2011	
عنوان الدراسة	**الاثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادي على البطالة والفقر في العراق**
هدف الدراسة	1-دراسة الأسباب التي دفعت العراق الى تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي **2-**الإصلاحات الاقتصادية التي التزم بها العراق في ظل الاتفاقيات الموقعة
اهم الاستنتاجات	لا توجد حلول ومعالجات ووصفات جاهزة يمكن ان تحل مشكلة البطالة والفقر، ولكن يمكن ان تقوم الحكومة بإيقاف سياسة الإصلاح التي تقوم بانتهاجها كخطوة أولى ثم معالجة مشكلة الفساد المالي والإداري.
اهم التوصيات	إعادة النظر بسياسات الإصلاح الاقتصادي التي وضعها صندوق النقد والبنك الدوليين وتبني برامج تنمية اقتصادية واجتماعية وطنية تأخذ بعين الاعتبار مشكلتي البطالة والفقر ووضع الحلول لهما.

ثانيا الدراسات العربية

1. دراسة (جلال عزايز ، حاجي العجلة :2017)	
عنوان الدراسة	**آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الازمة المالية العالمية 2008-2016**
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى معالجة آليات اصلاح النظام النقدي الدلي الراهن في ظل تحديات الازمة العالمية، خاصة وان هذا النظام يعد القلب النابض لحركة الاقتصاد الدولي، من حيث تسوية المدفوعات المالية وضمان الاستقرار النقدي.
اهم الاستنتاجات	وتوصلت الدراسة الى ان المقترحات والحلول الصادرة عن المؤسسات النقدية والدولية كمجموعة العشرين لم تصب مجملها في مصلحة النظام الاقتصادي وإعادة هيكلته بل كانت حلولا سطحية متجنبة بذلك مقترحات تعديل أسس ومنهاج هذا النظام.
أهم التوصيات	تطوير مهام صندوق النقد الدولي وإعادة هيكلته وتسهيل دخول مشاركين اخرين كدول العالم الثالث واشراكها في القرارات مع زيادة تقديم التسهيلات والمساعدات لها بما يناسب سياستها الاقتصادية.

2. دراسة (خزاز، راضية اسمهان:2013)	
عنوان الدراسة	**دور سياسة الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية**

	المستدامة(2001-2012)
هدف الدراسة	التعرف على سياسات الإصلاح الاقتصادي المنتهجة في الدول النامية ودورها في تحقيق التنمية البشرية النامية
أهم الاستنتاجات	وتوصلت الدراسة بان السياسات المنتهجة من طرف الدول النامية في اطار الإصلاح الاقتصادي لم تقوى على رفع المستوى المعيشي للفرد ويعود سبب ذلك الى اهمال عدة عوامل عند إرساء هذه السياسات.
أهم التوصيات	لا بد من اعتماد الدول النامية لنموذج إصلاحي تنموي ذاتي يقوم على أساس استيعاب الخصوصيات المجتمعية المختلفة والتجارب التنموية الناجحة في كل وقت وكل مكان

الاسهام العلمي:

تعد هذه الدراسة (البحث) محاولة علمية واكاديمية لرصد وتتبع الاتجاهات الاقتصادية بالنسبة للنظام النقدي الدولي ومدى تأثيرها على الإصلاح والتغيير في بعض البلدان النامية ومنها العراق، فضلا عن انها تعد الدراسة الأولى التي تحمل هكذا عنوان بعد اطلاعنا على ما تحتويه مكتبات كليات الإدارة والاقتصاد بمختلف الجامعات العراقية، فضلاً عن المدة الحديثة لهذه الدراسة

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

اولاً: مفهوم الاتجاهات الاقتصادية: (The concept of economic trends)

تشير الاتجاهات الاقتصادية إلى الأنماط والتقلبات في الظروف الاقتصادية العامة لبلد ما أو منطقة ما .يمكن أن يكون لهذه الاتجاهات تأثير كبير على الشركات، حيث تؤثر على سلوك المستهلك وطلب السوق والمنافسة **(4:2010,Hammadi)**

ثانياً: أهمية الاتجاهات الاقتصادية (The importance of economic trends) (fastercapital.com)

1. تلعب الاتجاهات الاقتصادية دوراً حاسماً في تشكيل نجاح ونمو الشركات والصناعات في جميع أنحاء العالم. إن فهم هذه الاتجاهات أمر ضروري لاتخاذ قرارات مستنيرة، والاستفادة من الفرص، وتخفيف المخاطر المحتملة. سواء كنت رائد أعمال أو مستثمراً أو مجرد فرد مهتم بالاقتصاد، فإن فهم الاتجاهات الاقتصادية يمكن أن يوفر رؤى قيمة يمكن أن تساعدك على البقاء في الطليعة.
2. أحد الأسباب الرئيسية وراء أهمية الاتجاهات الاقتصادية هو قدرتها على تقديم رؤية على المستوى الكلي للصحة العامة واتجاه الاقتصاد. من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية المختلفة مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم، وأرقام التوظيف، وأنماط الإنفاق الاستهلاكي، يمكن للاقتصاديين تحديد الحالة الراهنة للاقتصاد والتنبؤ بمساره المستقبلي. على سبيل المثال، إذا كان نمو الناتج المحلي الإجمالي مرتفعا ومعدلات البطالة منخفضة، فهذا يشير إلى اقتصاد قوي مع ظروف مواتية لازدهار الشركات.
3. يمكن للاتجاهات الاقتصادية أيضاً أن تسلط الضوء على الصناعات والقطاعات الناشئة التي تمثل إمكانات نمو كبيرة. ومن خلال تحديد هذه الاتجاهات في وقت مبكر، يمكن للشركات أن تضع نفسها في موضع يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي توفرها. على سبيل المثال، أحدث صعود التجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية ثورة في صناعة التجزئة، حيث استفادت شركات مثل أمازون وعلي بابا من هذا الاتجاه وحققت نجاحا غير مسبوق.

4. جانب آخر من الاتجاهات الاقتصادية هو تأثيرها على سلوك المستهلك. يمكن أن تؤثر التغييرات في المؤشرات الاقتصادية على ثقة المستهلك والقوة الشرائية وعادات الإنفاق. على سبيل المثال، خلال فترات الركود الاقتصادي، يميل المستهلكون إلى أن يصبحوا أكثر حذراً في إنفاقهم، مع التركيز على السلع والخدمات الأساسية .إن فهم هذه التحولات في سلوك المستهلك يمكن أن يساعد الشركات على تكييف استراتيجياتها لتلبية المتطلبات والتفضيلات المتغيرة
5. تضمن النصائح لفهم الاتجاهات الاقتصادية واستخدامها بشكل فعال البقاء على اطلاع دائم بالمصادر الموثوقة للبيانات والتحليلات الاقتصادية، مثل التقارير الحكومية وأبحاث الصناعة والمؤسسات المالية ذات السمعة الطيبة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التواصل مع المتخصصين في هذا المجال والمشاركة في مؤتمرات الصناعة يمكن أن يوفر رؤى ووجهات نظر قيمة حول الاتجاهات الاقتصادية الحالية.

ثالثاً: مفهوم نظام النقد الدولي (The concept of the monetary system)

عرف النظام النقد الدولي بأكثر من تعريف بحسب وجهة نظر الكاتب او الباحث فقد عرف النظام النقد الدولي بأنه ذلك النظام النقدي الذي يمثل مجموعة من القواعد والأعراف والوسائل والتسهيلات والتنظيمات التي تؤثر في المدفوعات الدولية (**Ghosh ،12:2014)**

وعرف أيضا هو ذلك النظام الذي يعمل على زيادة وتدفق التجارة الدولية والاستثمارات ويعمل على توزيع منافع التجارة الدولية بين دول العالم بكل عدالة **(Al-Ajam ،2013:192)**

ويعرف بأنه مجموعة من القواعد والأعراف والوسائل والتسهيلات والتنظيمات التي تؤثر في المدفوعات الدولية. **(Abo Shara،2007:25)**

بينما يرى الباحث بأن النظام النقد الدولي ما هو الا إجراء اتخذته مجموعة من الدول في العالم من اجل تسهيل عمليات التبادل التجاري والمالي باستخدام عدد من العملات لهذا الغرض

رابعاً: تطور نظام النقد الدولي :(Development of the international monetary system)

تعد النقود متغير استراتيجي لما لها من دور هام في تمويل عملية التنمية، ورفع معدلات النمو وتحقيق التوازن الاقتصادي. وقد تطورت النقود عبر التاريخ حسب أهميتها ووظائفها في الاقتصاد، وما ارتبط بهذا التطور من أشكال وخصائص انعكست على أدوارها الوظيفية وعلى التنظيمات التي تحقق لها أداء مهامها. لذلك كانت الحاجة لتنظيم الحيز الجغرافي لسلطة هذه النقود، عرض النقود وتداول ذا ضرورة ملحة، وذلك من حيث وحدة النقد، الأنواع المتداولة، كيفية الإصدار، شروط وضبط الحيز الجغرافي لسلطة هذه النقود، إلزام الجمهور بقبولها وإمكانية تحويلها الى غيرها من النقود المتداولة وهذا في إطار ما يعرف بالنظام النقد الدولي. **(Al-Naqqash، 2007:24)**

خامساً: خصائص نظام النقد الدولي: (Characteristics of the monetary system)

هنالك العديد من الخصائص التي يتميز بها نظام النقد الدولي وكما يلي:

1- يتكون النظام النقدي من قوانين وقواعد وأنظمة وتعليمات تحددها الدولة بهدف إصدار وتنظيم العملة. هذه الأنظمة عديدة ومتنوعة ومتكاملة، ولا تتعارض مع بعضها البعض، بل تكمل بعضها البعض لخدمة النظام النقدي.

2- تحديد قيمة الوحدة النقدية الأساسية: الهدف من أي نظام نقدي هو تحديد قيمة الوحدة النقدية الوطنية وعلاقة هذه الوحدة بالنقد الأجنبي، لأن هذا التحديد ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.
3- يحدد النظام النقدي آليات الإصدار، كيف تصدر الدولة النقود وما هي احتياطاتها، هل هو ذهب أم فضة أم منتج وطني؟ ما هي إجراءات التداول والقواعد التي تحكمه؟
4- تحديد عدد وحجم ودور المؤسسات النقدية في إدارة النظام النقدي. وهنا البنك المركزي هو السلطة النقدية العليا ، والبنوك التجارية ، والبورصة ، والمؤسسات الاستثمارية والمالية هي أدوات تنفيذ اللوائح والقوانين. وتمثل العلاقة مباشرة بين المشرف ومنفذ السياسة النقدية.
.5- تهدف الإجراءات واللوائح والمؤسسات النقدية إلى تحقيق التوازن والاستقرار. إذا لم يتم تنفيذ اللوائح ، فستحدث اختناقات وانحرافات وستحدث فوضى مالية. وفي حالة التزام البنوك بالتعليمات يتحقق الاستقرار وهذا سينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني. **(Zaki، 57:1987)**

سادساً: أهداف نظام النقد الدولي:(Objectives of the monetary system)

للنظام النقدي الدولي العديد من الأهداف التي يسعى الى تحقيقها وهي كالأتي:
1- الحفاظ على قابلية تحويل النقد الوطني إلى عملات أجنبية لما له من آثار جانبية على التجارة الخارجية والاستثمارات وميزان المدفوعات.
2- ضمان مرونة عرض النقود وتوفير السيولة اللازمة بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد الوطني.
3- الإدارة الناجحة للنظام النقدي ، من خلال سلطة البنك المركزي على البنوك التجارية والمؤسسات المالية ، بحيث يراقب كل عمل أو سلوك لضمان الاستقرار ومنع الانحرافات.
4- يسعى كل نظام اقتصادي إلى تحقيق أهداف التنظيم الاقتصادي أو السياسة الاقتصادية للدولة مما ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين.(**Yasser، 18:2019)**

وعليه يمكن القول: ان هذه الأهداف وغيرها والتي يسعى نظام النقدي الدولي الى تحقيقها سيكون له اثراً ايجابياً على مسيرة العرض النقدي واستقراره

سابعاً: الإصلاح الاقتصادي (Economic reform)

هو مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة أو السلسلة الاقتصادية بهدف تخفيف أو إزالة التشوهات في الهيكل أو الأداء الاقتصادي، أو لغرض تحقيق زيادة مطردة في معدلات النمو الاقتصادي. كما تساهم سياسات الإصلاح في زيادة مرونة الاقتصاد وقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية وتقليل تأثيرها على التضخم. وعدم توازن المدفوعات **(Laila، 2008:11)**

كما يعرف على أنه عملية تهدف إلى تحسين طريقة التنمية وتخصيص الموارد لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، وتتراوح ميزاتها من فلسفة الاقتصاد الحر والأهداف العامة للسياسات والمؤسسات الاقتصادية الألمانية والمبادئ التوجيهية الفنية للسلوك الاقتصادي. **(Salem، 2005 :42)**

وقد عرفت الأمم المتحدة الإصلاح الاقتصادي بأنه (عمليات من اجل احداث تغييرات جوهرية في أساليب تعبئة الموارد وإعادة توزيعها على النحو الذ يضمن متطلبات المجتمع على المدى القريب والبعيد أي هي تغيرات في السياسات الاقتصادية تبدء بتطبيق سياسات التثبيت من اجل إيجاد الحلول والمعالجات للاختلالات العميقة على المدى الطويل في اقتصاد هذا البلد . **(Abdlqaliq، 1986:25)**

بينما يرى الباحث ان الإصلاح الاقتصادي هو العملية يتم بموجبها استخدام الطرق الحديثة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية واستغلال الموارد المتوفرة بصورة عقلانية ورشيدة أفضل استغلال من اجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي تصيب القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ثامناً: ملامح وأهداف الإصلاح الاقتصادي (Features and objectives of economic reform)

تركز سياسات الإصلاح على الظروف التاريخية والسياسية لكل دولة. يجوز لدولة ما تنفيذ الإصلاح الاقتصادي في جميع المجالات ، باستخدام جميع العناصر ، وقد توافق دولة أخرى على تنفيذه في مجال دون آخر. لذلك فهي عملية مستمرة بسبب التغيير المستمر في النظم السياسية والاقتصادية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها ظروف الزمان والمكان. لذلك فإن سياسات الإصلاح في معظم الدول التي طبقت الإصلاح الاقتصادي تتجه نحو المشاركة بين القطاعين العام والخاص في الإصلاح وتخليصهما من مشاكلهما، وإن اختلفتا في نسب كل منهما. لذلك تتخذ سياسات الإصلاح حزمة متكاملة من الإجراءات تشمل الاقتصادات الجزئية والكلية ، الأمر الذي يتطلب تحديد نطاق ومجالات الإصلاح بطريقة دقيقة ومدروسة ، لأن إجراءات الإصلاح المتسرعة قد تؤدي إلى فتح جبهة واسعة لا يمكن السيطرة عليها ، وعندها ستكون نتائج الإصلاح مخيبة للآمال. **(Al-Marsoumi ، 2012 : 12)**. وبناءً على ما تقدم ، يمكن القول إن نجاح أو فشل سياسة الإصلاح يعتمد على كفاءة وفعالية الجهاز الإداري الذي يشرف على هذه السياسة وينفذها ، وعلى مدى تعاون واستجابة مؤسسات المجتمع المدني للإصلاح. وهي العملية التي غالبا ما تعني الانتقال إلى اقتصاد السوق المشروط بدورة الخصخصة التي تحظى بشعبية لدى بعض الشرائح وتلقى الرفض من البعض الآخر ، ويمكن اعتبار الإصلاح الاقتصادي وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف:

والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي **(Aqel،2015:16)** و **(Aljurani 2012 : 4)**

.

أ- تطوير السوق المحلي وتشجيع حركته بما يضمن تنمية القدرات الإنتاجية وتنشيط الصادرات وتعزيز تنافسية منتجات الدولة في الأسواق الخارجية.

ب- محاولة تحقيق التوازن في عملية المنافسة بين القطاعين العام والخاص ، وتمهيد الطريق لمبادرات القطاع الخاص بهدف زيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل جديدة من خلال القضاء على ظاهرة البطالة.

ت- الاستثمار الأمثل والتوزيع السليم للموارد الاقتصادية والطاقة البشرية.

ث- تخفيض عبء المديونية الخارجية والحد من الضغط على الاقتصاد الوطني.

ج- الحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة من خلال توفير البيئة المناسبة لدعم الاستثمارات المحلية ومحاولة تشجيع الاستثمار الخارجي لتنشيط الاقتصاد الوطني..

ح- رفع معدلات النمو الاقتصادي عبر توطين معطيات الثروة العلمية والتكنلوجية.

خ- التوزيع العادل للدخل القومي بما يساهم بتحسين الواقع المعيشي للمواطنين.

د- تخفيف الأعباء التي تتحملها الموازنة العامة للدولة نتيجة استمرار دعمها للمشاريع والشركات التي ثبت فشلها اقتصادياً ، وتوجيه الإنفاق العام نحو البنية التحتية الداعمة والمرافق الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية..

ذ- اتباع إجراءات تقشفية صارمة لا سيما في النفقات الحكومية من اجل زيادة الإيرادات العامة .

ر- تحسين أداء القطاع المالي والنقدي والمصرفي لكونه جوهر برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى خلق أنظمة مالية ومصرفية سليمة وقادرة على المنافسة لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

تاسعاً: دوافع الإصلاح الاقتصادي (Motives for economic reform)

على الرغم من أن الإصلاح الاقتصادي هو أحد الخيارات المتاحة للدول النامية ، إلا أن الإدارات الاقتصادية لهذه الدول فضلت دائمًا علم اللجوء إليه ، والعمل على التخفيف من المشكلات الاقتصادية القائمة بشكل مؤقت ، بسبب ارتفاع تكلفة الإصلاح و مشاكل تنفيذه. الإصلاح يعني إزالة كل السلبيات. السياسة الاقتصادية السابقة ، ولكن بعد أن تفاقمت السلبيات بطريقة يصعب علاجها إلا من خلال سياسات الإصلاح الاقتصادي الشامل ، بدأت الدول النامية في اختيار وتنفيذ السياسات العامة على أساس تفاعلها واستجابتها للمشاكل الداخلية والخارجية التي تواجهها. . كان لكل دولة أسبابها الخاصة لتبني مثل هذه السياسات ، سواء كانت هذه الأسباب هي دوافع داخلية أو ضغوط خارجية من المؤسسات الدولية ، والتي يمكن ايجازها بالأتي:

1) الدوافع الداخلية:

عندما تسعى البلدان النامية إلى تحقيق أهدافها الإنمائية (النمو والمساواة ومكافحة الجوع والفقر وحماية البيئة) ، يجب عليها القيام بعدد من الإصلاحات. غالبًا ما تمثل هذه الإصلاحات تكيفًا مع التغيرات والصدمات الداخلية والخارجية ، سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة. قد تكون هذه التغييرات والصدمات إيجابية أو لا تكون إيجابية بالنسبة لمجموعة من الأهداف التي تسعى البلدان النامية إلى تحقيقها. في حالة حدوث تغيير إيجابي ، على سبيل المثال ، لا نتوقع منا في تبادل التجارة ، أو إضافات جديدة في رأس المال الأجنبي للاستثمارات المتاحة ، أو فوائد كبيرة من التقسيم الدولي للعمل) ، فإن التحدي هو الحصول على أكبر فائدة منه. يجب التعامل مع حالة التغيير الإيجابي بأكبر قدر ممكن من التضحية بالأهداف وبأقل التكاليف الاجتماعية والآثار الجانبية غير المرغوب فيها. **(Al-Rifai ،29:2006)**

(2) الدوافع الخارجية:

هناك عدد من الضغوط الخارجية والعوامل الدولية التي تفرض نفسها على الاقتصاد القومي لانتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي، ومن أبرز الدوافع الخارجية ما يلي. **(ال طعمة،12:2007)**

- العولمة التي تمثل عملية كبرى لتفكيك العالم وإعادة ترتيبه على أساس تصورات ورؤى مختلفة ، الأمر الذي يتطلب من كل مجتمع إعادة النظر في حساباته وفق عملية التفكيك وإعادة التجميع ، وهذا الأمر يستدعي الإصلاح..
- توقيع اتفاقية الجات عام 1994 م وإنشاء منظمة التجارة العالمية (WOT)، ومن هنا سيشكل الشمال ما لا يقل عن(80٪) من الفوائد الناتجة عن اتفاقية الجات 1994 م وسيأخذ الجنوب الباقي، ولكن مع قدر كبير جدًا. تفاوت شديد ونتيجة لهذا الإجراء يفترض أنه سيتم اتخاذ بعض التدابير.
- التحولات في أوروبا الشرقية وانهيار الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية، وهذا يعني خسارة الأسواق التي كانت مؤمنة وموحدة، والتداعيات التي نتجت عن هذا التطور الكبير كانت أكبر مما يمكن تخيله. **(Abbas ،2004:13)**

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2):1112-1128
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.55

المبحث الثالث: دور سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في اصلاح فجوة العجز الداخلي والعجز الخارجي في العراق

اولاَ-تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

إن الفترة التي أعقبت عام 2003 وانتقال الاقتصاد العراقي من فلسفة الاقتصاد الموجه إلى فلسفة اقتصاد السوق شكلت تحولًا جوهريًا في مسار هذا الاقتصاد كان يفترض أنْ يحقق فيه نقلات نوعية في مقدمتها استقطابه للاستثمارات الأجنبية المباشرة بِعَدّة بيئة واعده للاستثمارات ولاسيما أنه يمتلك مجموعة من المقومات تساهم بشكل فعال في جذب الاستثمارات الأجنبية وأحداث تقدم في التنمية الاقتصادية الفعالة فالعراق يمتلك من الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية والمياه بالإضافة إلى الاحتياطيات النفطية المؤكدة والعديد من المعادن كالكبريت والفوسفات والعديد من الموارد الطبيعية التي تدخل في العديد من الصناعات كصناعة الزجاج والحديد والأدوية وغيرها ، فضلا عن ما يمتلكه من الموارد البشرية ما يؤهله لإحداث تقدم في التنمية الاقتصادية اذ يقدر عدد سكان العراق حسب التقدير الأخير أكثر من (40) مليون نسمة في عام 2021 ، نجد أنّ البيئة الاستثمارية المتوفرة في العراق بيئة صالحه للاستثمار لكنّه يواجه تحديات وصعوبات سياسية وأمنية وفساد مالي واداري متفشي في معظم مفاصل الدولة انعكست على حجم الاستثمارات بصورة سلبية بما لا يتناسب مع الموارد الاقتصادية المتاحة والفرص الاستثمارية.

ويلاحظ من خلال الجدول (1) والشكل (1) وجود تطور نسبي في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق فقد بلغ خلال المدّة 2004-2006 ما قيمته (435,900) مليار دينار و (561,861) مليار دينار خلال تلك المدّة بمعدل تغير سنوي(73.5%) و (25.7-%) خلال العامين 2005 و2006 على التوالي منخفضة ومتذبذبة بسبب تدهور الوضع الأمني بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وتدمير البنى التحتية والهياكل الارتكازية للاقتصاد العراق وعزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في العراق ، ففي عام 2007 ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية إلى (1,219,860) مليار دينار بمعدل تغير سنوي موجب (117 %) وهي أعلى معدل تغير سنوي موجب في أثناء مدة البحث ، وبعد استقرار الوضع الأمني نسبيا في العديد من المحافظات العراقية مما انعكس إيجابيا على حجم الاستثمارات الأجنبية بالإضافة الى تطبيق قانون الاستثمار عام 2006 الأمر الذي جذب العديد من الاستثمارات الى العراق . اما في عام 2008 فقد انخفض حجم الاستثمار فبلغت قيمته (2,214,208) مليار دينار عن العام السابق بمعدل تغير سنوي(81.5%)، أما خلال الأعوام 2009 و 2010 فانخفضت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فبلغت قيمتها (1,874,454) و (1,633,320)مليار دينار بمعدل تغير سنوي سالب (15.3-%) و (12.8-%) على التوالي؛ بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الوضع الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار النفط وانعكاسها على الاقتصاد العراقي ، ليرتفع بعدها خلال المدّة 2011 -2013 بسبب التحسن النسبي في الوضع الأمني للعراق ، لينخفض بعده خلال المدّة 2014 -2015 اذا بلغ (5,575,812) و (4,128,110) مليار دينار بمعدل تغير سنوي سالب (6.8-%) و (25.9-%) على التوالي بسبب الحرب على العصابات الإرهابية التي سيطرة على العديد من المحافظات العراقية مما انعكس سلبا على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ليرتفع بعدها في عام 2016 الى (7,034,090) مليار دينار بمعدل تغير سنوي موجب (70.3%) ، ليعاود الانخفاض خلال الأعوام 2017 و

2018 إذ بلـغ (5,988,080) و(3,392,690) مليـار دينـار بمعـدل تغيـر سـنوي (14.8-%) و(43.3-%) علـى التـوالي وكـان السـبب وراء ذلـك الانخفـاض هـو انخفـاض أسـعار الـنفط وبـدء الحكومـة العراقيـة بـالإجراءات التقشـفية ، ليرتفـع بعـدها خـلال العـامين 2019 و 2020 اذ بلـغ (3,891,300) و (3,934,521) مليـار دينـار بمعـدل تغيـر سـنوي موجـب (14.6%) و (1.11%) علـى التـوالي ، علمـا بـأن معـدل النمـو المركـب للاسـتثمار الأجنبـي المباشـر بلـغ (14.74%) خلال مدة الدارسة.

جدول (1) الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2021) (مليار دينار)

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل التغير السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل التغير السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر (%)
2004	435,900	-	**2013**	5,982,746	50.9
2005	756,535	73.5	**2014**	5,575,812	(6.8)
2006	561,861	(25.7)	**2015**	4,128,110	(25.9)
2007	1,219,860	117.1	**2016**	7,034,090	70.3
2008	2,214,208	81.5	**2017**	5,988,080	(14.8)
2009	1,874,454	(15.3)	**2018**	3,392,690	(43.3)
2010	1,633,320	(12.8)	**2019**	3,891,300	14.6
2011	2,201,940	34.8	**2020**	3,934,521	1.11
2012	3,964,400	80	**2021**	4,253,012	8.1
معدل النمو المركب %			**14.33**		

المصدر:

- الجنابي، محمد عبد الله خلف (2022)، قياس وتحليل إثر الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004-2020)، أطروحة (دكتوراه)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعه الفلوجة، ص 122.
- معدل التغير السنوي والمعدل النمو المركب من اعداد الباحث، القيم بين القوسين سالبة

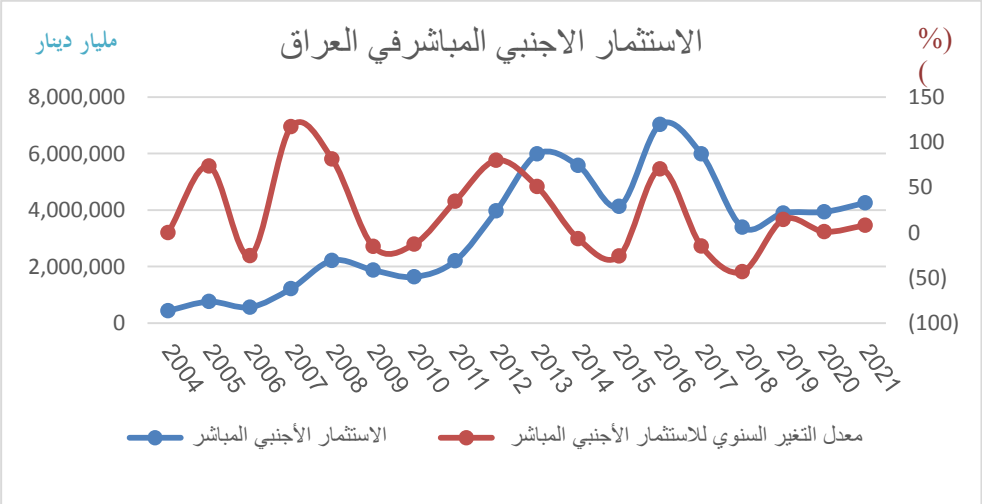

الشكل (1) مسار الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2021)

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2):1112-1128
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.55

ثانيـاً-فجـوة العجـز الادخـاري الـداخلي فـي العـراق بـين الادخـار والاسـتثمار للمدة 2004-2021

التغيـرات الحاصـلة فـي معـدلات الادخـار والاسـتثمار تقـدم رؤيـة واضـحة عـن اتجاهـات الإصلاح الاقتصادي من مدة الى أخرى.

إذ شـهد العـراق خـلال مـدة البحـث اخـتلالات ادخاريـة تعـود لأسـباب عديـدة اهمهـا التحـول الاقتصـادي مـا بعـد عـام (2003) ، جـراء تغييـر النظـام السياسـي وظهـور الاقتصـاد الريعـي والـذي تهـيمن واردات الـنفط الخـام علـى ترتيـب وحركـة ثلاثـة مـوازيين أساسـية فـي الاقتصـاد الـوطني وهـي الحسـاب الجـاري لميـزان المـدفوعات وكـذلك الموازنـة العامـة الاتحاديـة والميـزان الأخيـر هـو مسـاهمة القطـاع النفطـي فـي مكونـات النـاتج المحلـي الإجمـالي (GDP) إذ مـا اسـتثنينا المـورد النفطـي مـن المـوازين الثلاثـة المـذكورة آنفـاً ، فـأن الـبلاد ستنصـرف الـى عجـز ثلاثـي مركـب يصـعب تفكيكـه فـي المـدة القصـيرة بسـبب ضـيق التنـوع فـي مصـادر الـدخل الـوطني إذ بـات الادخـار يعتمـد علـى أسـعار الصـادرات النفطيـة ، فتـدهور وانخفـاض حصـيلة الإيـرادات النفطيـة يعنـي زيـادة الاخـتلالات الادخاريـة وضـعف الاسـتثمار وبالتـالي انخفـاض النمـو الاقتصـاد، وتسـتمر معانـاة الاقتصـاد العراقـي مـن تـدني مسـتويات الادخـار وهـذه المـرة بصـورة هيكليـة مـا بعـد عـام (2003) إذ بلغـت نسـبة الفجـوة الداخليـة مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي (0.96%) ثـم ارتفعـت عـام (2006) لتصـل الـى (16.81%) حيـث كانـت اقـل قيمـة للادخـار هـي عـام (2009) بعـد الازمـة العالميـة التـي اجتاحـت الاقتصـاد العـالمي وبلغـت النسـبة فـي ذلـك الوقـت هـي (0.32%) ثـم اسـتمر التذبـذب فـي هـذه النسـبة حتـى اسـتقرت عـام (2016) إذ بلغـت النسـبة (32.94) وهـي نسـبة ليسـت بالقويـة وتؤشـر بضـعف أداء النـاتج المحلـي الإجمـالي العراقـي ولا تلبـي مطالـب الاسـتثمار ومشـروع النمـو وتؤكـد أحاديـة الاقتصـاد العراقـي وتمحـور النشـاط الاقتصـادي الإجمـالي حـول إيـرادات الـنفط الخـام ويمكـن ملاحظة فجوة العجز الادخاري الداخلي من خلال جدول (2).

جدول (2) يوضح فجوة العجز الادخاري الداخلي في العراق بين الادخار والاستثمار للمدة 2004-2021

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (1)	الادخار (2)	الاستثمار الحكومي الإجمالي (3)	الفجوة الداخلية (3-2) (4)	الفجوة الداخلية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (4÷1 ×100) (5)
2004	101844920	1387579.7	407400	980179.7	0.96
2005	103550946	8228016.8	521100	7706916.8	7.44
2006	109389646	19119446.4	728319	18391127.4	16.81
2007	111455813	18480742.0	206450	18270292	16.39
2008	120626895	41710145.0	3115474	38594671	3.20
2009	124702379	2353657.9	1951276	402381.9	0.32
2010	132687543	15766720.1	3111640	12655080.1	9.53
2011	142700469	39587237.7	4599700	34987537.7	24.51
2012	162587771	40389203.5	5304080	35085123.5	21.57
2013	174989625	51836536.8	6947952	44888584.8	25.65
2014	173873174	40000795.7	5299766	34701029.7	19.95
2015	169631470	44344061.1	2279380	42064681.1	24.79
2016	199477452	49398733.4	1634020	47764713.4	32.94
2017	201528838	51048631.7	2825890	48222741.7	0.23
2018	205130066.9	54890363.5	8713525	54019011.5	26.33
2019	211789774.7	59604831.9	9558912	50045919.9	23.62

16.27	30889480.8	1919762	32809242.8	189837570.2	*2020*
27.95	56621961.4	3945464	60567425.4	202524900	*2021*

المصـــدر: وزارة التخطـــيط ، مديريـــة الحســـابات القوميـــة والاحصـــاء، نشـــرات إحصـــائية لسنوات مختلفة ، البنك المركزي ، نشرات اقتصادية لسنوات مختلفة

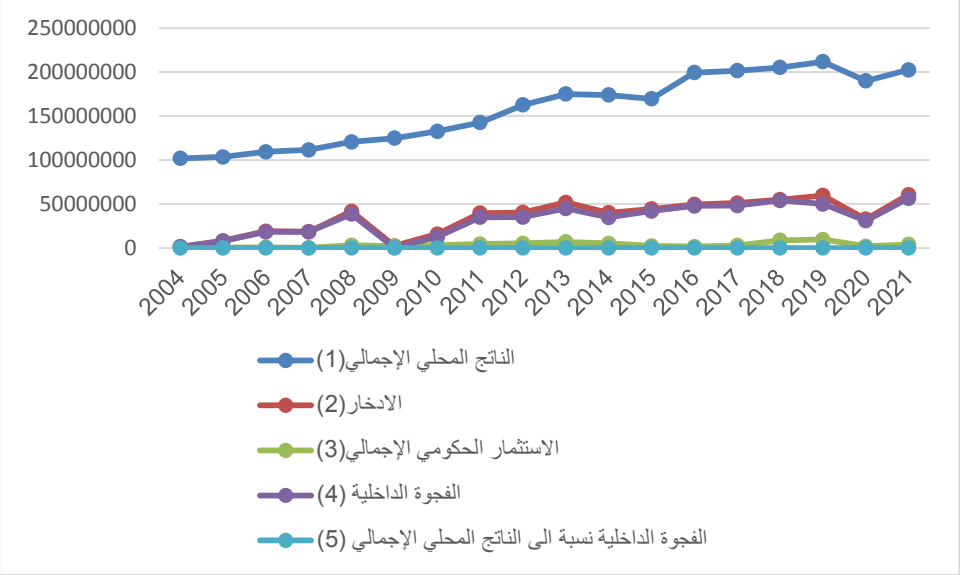

شكل (2) يوضح فجوة العجز الداخلي بين الادخار والاستثمار بالاستناد الى بيانات الجدول (2)

3-فجوة العجز الخارجي – الفجوة بين الصادرات والاستيرادات (2004-2021)

تعـرض العـراق الـى صـدمات عديـدة فـي الميـزان التجـاري لا سـيما خـلال مـدة احتلالـه عـام (2003) حيـث كانـت النسـبة متدنيـة وبلغـت الاسـتيرادات عـام (2004) نسـبة اعلـى مـن الصـادرات وكانـت (30952242) مليون/دينـار ويلاحـظ الفجـوة الخارجيـة نسـبة الـى النـاتج المحلـي الإجمـالي بلغـت (4.89-%) بسـبب الاربـاك الأمنـي وتسـنم الحكومـة الانتقاليـة مهامهـا الـى ان بـدأت الأمـور بالانفتـاح علـى العـالم الخـارجي ومـع تصـدير الـنفط وارتفـاع الأسـعار مقارنـة بالسـنوات السـابقة بلغـت قيمـة الصـادرات عـام (2005) (34881984) مليون/دينـار وهـي نسـبة مقاربـة للاسـتيرادات والتـي بلغـت (29443238) مليون/دينـار وارتفـاع الفجـوة فـي ذلـك العـام الـى (2.25%)، وحتـى مـع سـنوات ازدهـار الريـع النفطـي ولا سـيما عـام (2012) بلـغ العجـز فـي الحسـاب الجـاري لميـزان المـدفوعات العراقـي نسـبة الـى النـاتج المحلـي الإجمـالي (35.19%) فـي حـين انخفضـت عـام(2016) لتصـل النسـبة الـى (7.42%) ثـم عـاودت الارتفـاع الـى عـام (2020) حيـث بلغـت ادنـى مسـتوياتها (3.89%) بسبب الوبـاء الـذي أصـاب العـالم فـي تلـك السـنة وشـل الحركـة الاقتصـادية فضـلاً عـن انخفـاض أسعار النفط في الأسواق العالمية في ذلك العام واحدث شللاً في الحركة التجارية .

تشـير النسـب فـي جـدول (3) انهـا نسـب متدنيـة وتؤشـر عجـزا ادخاريـاً خارجيـاً، وهـو مـا يؤكـد شـدة أحاديـة الاقتصـاد وتمحـور النشـاط الاقتصـادي الإجمـالي حـول عوائـد الصـادرات مـن الـنفط الخـام وإزاء ذلـك فـان الاقتصـاد سيصـبح تـدريجيا كيانـاً معتمـداً علـى التـدفقات الخارجيـة كمـا ان هبـوط مسـتوى الادخـار الـداخلي لا يقـوّي الا القـدرة الاسـتهلاكية بمـرور الوقـت وان تـدفقات العملـة الأجنبيـة الـى الـداخل لا تقـوّي هـي الأخـرى سـوى الطلـب الـداخلي الكلـي لسـد احتياجـات الاسـتهلاك ومـن ثـم تقـود الـى تأكـل الفـرص بالنسـبة للادخـار وتـدهوره

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2):1112-1128
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.55

اكثـر فـأكثر، فاحتياطـات البنـك المركـزي العراقـي والتـي تعـد شـكلاً مـن أشـكال الادخـار السـيادي المـؤازر للاسـتقرارين(الـداخلي والخـارجي) لـم ترفـع هـي الأخـرى علـى الـرغم مـن التـدفقات الداخلـة مـن العملـة الأجنبيـة مـن إيـرادات الـنفط الخـام بـل تعرضـت الـى الهبـوط النسـبي بسـبب تعـاظم النزعـة الاسـتيرادية للعـراق بسـبب الاخـتلالات الهيكليـة التـي اصـابت قطاعاته الاقتصادية لا سيما بعد عام 2003 .

جدول (3) فجوة العجز الخارجي – الفجوة بين الصادرات والاستيرادات (2004-2021) **مليون دينار**

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (1)	اجمالي الصادرات (2)	اجمالي الاستيرادات (3)	الفجوة الخارجية (3-2) (4)	الفجوة الخارجية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (100× 1÷4) (5)
2004	101844920	25,877,930	30,952,242	(5074312)	(4.89)
2005	103550946	34,881,984	29,443,238	5,438,746	2.25
2006	109389646	45,028,800	27,593,563	17,435,237	15.39
2007	111455813	50,156,729	21,060,708	29,096,021	26.10
2008	120626895	76,662,378	36,295,954	40,366,424	33.46
2009	124702379	46,602,714	11,991,508	34,611,206	27.75
2010	132687543	61,392,104	44,271,008	17,121,096	12.90
2011	142700469	95,298,476	48,596,470	46,702,006	32.72
2012	162587771	116,159,697	58,935,674	57,224,023	35.19
2013	174989625	110,595,408	62,150,581	48,444,827	27.68
2014	173873174	101,952,934	54,872,921	47,080,013	27.07
2015	169631470	64,006,016	50,888,200	13,117,816	7.73
2016	199477452	51,967,725	37,150,695	14,817,030	7.42
2017	201528838	72,409,222	41,452,106	30,957,116	15.36
2018	205130066.9	108,209,080	48,711,252	59,497,828	29.0
2019	211789774.7	102,633,930	62,167,341	40,466,589	19.10
2020	189837570.2	58,841,427	51,445,616	7,395,811	3.89
2021	202524900	106,320,120	59,474,560	46,845,560	23.13

المصـــدر: وزارة التخطـــيط، الجهـــاز المركـــزي الاحصـــائي , مديريـــة الحســـابات القوميـــة ، نشـرات لسـنوات متفرقـة، البنـك المركـزي، التقريـر الاقتصـادي السـنوي ، تقـارير لسـنوات مختلفة، وعامود (4) و (5) من عمل الباحث

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2):1112-1128
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.55

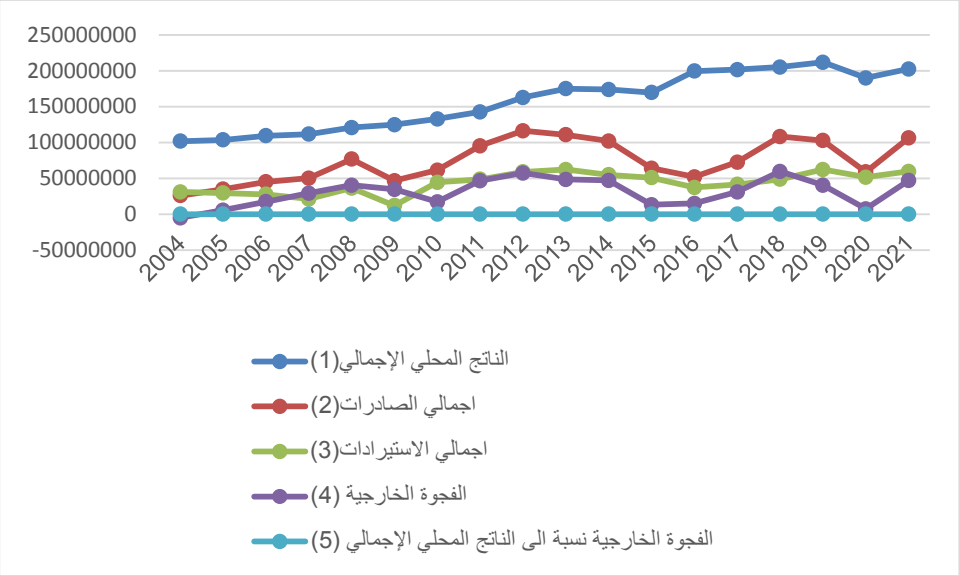

شكل (3) يوضح فجوة العجز الخارجي بين الصادرات والاستيرادات بالاستناد الى بيانات (3)

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

أ- استنتاجات الجانب النظري والتحليلي

1. تم اثبات فرضية الدراسة التي مفادها (ان الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة لنظام النقد الدولي اثرت (ايجابياً او سلبياً) على عملية الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية ومنها العراق من خلال المتغيرات الاقتصادية (مؤشر الانفتاح الخارجي، نسبة مساهمة قطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سعر الصرف، الدين العام، الموازنة العامة، الاستثمار، فجوة الادخار الداخلي، فجوة العجز الخارجي)
2. ان واقع النظام النقد الدولي للإصلاح ليس وليد الساعة بل قديم قدم المنشأ، لكن لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك والتي كانت من المفترض ان تحدث، خاصة ان التجارب الاقتصادية وما مر به من أزمات اثبتت قصوره في المحافظة على توفير الاستقرار الاقتصادي والنقدي.
3. يواجه الاقتصاد العراقي تحديات وصعوبات كثيرة نتيجة لسوء إدارة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية الخاطئة التي عملت مجتمعة على تدمير البنى التحتية واستنزاف الموارد وتخلف مختلف قطاعات الاقتصاد.
4. ان نجاح او اخفاق الإصلاح الاقتصادي يتوقف على كفاءة النظام السياسي وفعالية الجهاز الإداري الذي يتولى الاشراف على تطبيق سياسات الإصلاح وتنفيذها، فضلاً عن مدى تعاون وتجاوب مؤسسات المجتمع المدني مع عملية الإصلاح
5. بعد عام 2004 كانت توجهات الدولة نحو تبني برامج الإصلاح كخطوة أولى للقضاء على المشاكل الاقتصادية الموروثة التي يعاني منها الاقتصاد، الا انها لم تكن بالمستوى المطلوب الذي يلبي الطموح، بسبب تردي الأوضاع الأمنية، لان العامل الأمني يعتبر الخطوة الأولى باتجاه تحقيق الإصلاح الاقتصادي

6. زيادة عجز الموازنة الاتحادية خلال مدة البحث والذي تحول من عجز تخطيطي الى عجز حقيقي يعود سبب ذلك الى زيادة حجم النفقات العامة من جهة وزيادة الإيرادات من جهة أخرى

7. لم تستطع السياسة النقدية بنوعيها التقليدي والانتقائي ان تحقق الأهداف المطلوبة منها ولا سيما الاستقرار الداخلي والخارجي

ب - التوصيات

1- العمل على تقديم الدعم والتشجيع للقطاع الخاص من اجل ان يكون هذا القطاع الشريك الحقيقي لمرادفه (القطاع العام) في عملية اصلاح الهيكل الاقتصادي، فضلا عن ذلك عدم اهمال القطاع العام، إذ ينبغي ان يكون مسانداً للقطاع الخاص على وفق الفرص التي توفرها السلطة الاقتصادية ، ولا سيما المجالات التي لا يتولاها القطاع الخاص.

2- ضرورة تصميم سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على دعم متطلبات زيادة النمو الاقتصادي والتشغيل للحد من البطالة وتطوير مؤسسات الدولة، وتشجيع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار في كافة القطاعات، من اجل استيعاب اكثر اعداد ممكن من العاطلين والعمل على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لتحفيز الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي.

3- تقليل الانفاق العام وترشيد بنوده ومعالجة الهدر مدعوماً بزيادة حجم الضرائب يساهم في إنعاش الموازنة وإصلاح أوضاعها .

4- تنمية القطاعات غير نفطية كون العراق بلد ريعي يعتمد بالدرجة الأساس على تصدير النفط إذ يساهم ذلك في جعل الاقتصاد العراقي اكثر مرونة ، ويسعى الى ملء فجوة الادخار من خلال توسيع دور القطاع الخاص ليكون له دوراً اكبر في النشاط الاقتصادي وقدرته على بناء مشاريع إنتاجية لتنمية الصادرات غير النفطية وتنويع مصادر الدخل وترشيد الانفاق العام

5- السعي الى تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وزيادة النفقات الاستثمارية لغرض توسيع عملية الاعمار وتطوير البنى التحتية.

المصادر:

1 Al-Janabi, Muhammad Abdullah Khalaf (2022), Measurement and Analysis of the Impact of Local and Foreign Direct Investment on Some Macroeconomic Variables in Iraq for the Period (2004-2020), Thesis (PhD), College of Administration and Economics, University of Fallujah, p. 122.

2 Abbas, Belkacem, (2004) Structural Stabilization and Correction, Development Bridge Series, Arab Planning Institute, Kuwait, No. 31, p. 4

3 Akl, Mufleh Mohammed, 2015 Economic Reform in Developing Countries, Banks, Vol. (17), No. (89), p. 16.

4 Al-Ajam, Maytham (2008), International Finance, Dar Zahran for Publishing and Distribution, Amman,

5 Alhamdany, Saba Noori(2024), The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah

University Staff, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2).

6 Al-Marsoumi, Mahmoud Hussein, 2012, Economic Reform and Economic Development in Selected Arab Countries, Al-Kout Journal for Economic and Administrative Sciences, First Issue, College of Administration and Economics, University of Wasit

7 Al-Naqqash, Ghazi Abdel Razek, (2005) International Finance and International Banking Operations, Dar Wael for Publishing and Distribution, 3rd Edition

8 Al-Rifai, Muhammad Ibrahim Dahi and Al-Obaidi, Saeed Ali Muhammad (2022) The Impact of Internal Public Debt on the Foreign Reserves of the Central Bank of Iraq for the Period (2004-2020), Journal of Business Economics, University of Fallujah, Volume (2), Issue (2).

9 Atesh, Rex Ghosh (2014), in the forefront of Finance and Development Magazine, September

10 Ismail Obaid Hammadi: Structural imbalances in the global economy, diagnosis and treatment, a vision inThe Future of the World Economy, Al-Araq Center for the Arab Economy, 2010, p. 4, https://fastercapital.com/content/Economic-trends--Capitalizing-on-Economic.

11 Laila Jabr, Sarmad Abbas, (2008) (The policy of reform in the public budget) a study submitted to the Ministry of Finance, Economic Department, Baghdad, p 7

12 Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Directorate of National Accounts, bulletins for different years Central Bank, Annual Economic Report, Reports for Various Years

13 Mohsin, Hayder Jerri (2022), The role of banking control tools and their impact on the performance of the work of commercial banks: An exploratory study in a sample of employees of commercial banks in Basra Governorate, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (5), No. (3).

14 Najafi, Salem Tawfiq, (2002) Economic Stabilization and Structural Adjustment Policies and their Impact on Arab Economic Integration, House of Wisdom, Baghdad,

15 Yasser, Saleh, (2019) The Political Economy of Economic Reform in Iraq, at: www.iraqicp.com

16 Zaki, Ramzi (1987) The Critical History of Underdevelopment, A Study of the Impact of the International Monetary System on the Historical Formation of Underdevelopment in Third World Countries - The World of Knowledge – Kuwait